

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 579 الفصل الثالث في بيان المواد المعلقة برد المأجور و اعانه - الممادسة ٥٩١ (591) يلزم الممستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الإجارة . لا يبقى للممستأجر من حق في المأجور متى انقضت الإجارة فعليه بعد تمام المدسة : أو لا : أن يرفع يده عن المأجور أي لا يستعمله . ثانيًا : أن يسلمه إلى المؤجر بمجرّد طلبه . وذلك كما يأتي : يلزم الممستأجر برفع يده عن المأجور أي عدم استعماله إياه عند انقضاء مدسة الإجارة ، وليس عليه ردّه إلى الأجر سواء كان المأجور محتاجًا إلى حمل ومثونة أو لا (انظر الممادسة ٥٩٤) والممادستان (592 و 593) الّلتيتان فرعان لهذه المادسة . يلزم الممستأجر رفع يده ; لأنّ تسليم الممستأجر المأجور إنّما هو بقصد استيفاء منافع معلومة ومتى استوفيت تلك المنافع ، فلا يبقى حكم لذلك العقود . فوضع اليد على المأجور بعد ذلك خارج عن رضا المؤجر ، ولا يجوز التصرف في ملك الغير بدون إذنه . ولذلك يلزم رفع يد الممستأجر . مسائل تتفرّع عن ذلك : أو لا - لو استأجرت امرأة حليًا لتتزيّن بها يومًا واحدًا ، فلا يسّ لها أن تستعملها زيادة عن يوم . فإن استعملتها أو طلبها منها لأجر ، ولم تعطها له عدّة غاصبة . أمّا إذا لم يطالبها وبقية في يدها وحفظتها ، فلا شيء عليها (التّنفيح) . والفرق بين الإمساك لحفظ والإمساك للاستعمال هو كما يأتي : كلّ موضع يمسك فيه المأجور لأجل الاستعمال يكتون ذلك الإمساك استعمالًا ، وكلّ موضع يمسك فيه المأجور لغير استعمال فهو حفظ . فعلى هذا إذا تسوّرت المرأة بالخال أو تخلّلت بالسّوار أو تعمّم الرّجل بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كلّها حفظ ، وليس باستعمال وكذلك وضع

الْخَاتَمَ فِي الْجَيْبِ وَوَضَعَ غِطَاءَ الرَّأْسِ تَحْتَ جَنَاحِهِ هُوَ حِفْظُ ،
وَلَيْسَ بِاسْتِعْمَالٍ . وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ (طَبِيقًا) وَبَعْدَ
مُضَيِّ مُدَّةٍ الْإِجَارَةِ وَضَعَهُ عَلَى رَأْسِ إِنَاءٍ يُنْظَرُ ، فَإِذَا كَانَ
مَا بَدَا خِلَ ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَحْتَاجُ إِلَى وَقَايَةٍ فَيَكُونُ وَضْعُ ذَلِكَ
الطَّبِيقِ اسْتِعْمَالًا . وَإِلَّا فَيَكُونُ حِفْظًا (هِنْدِيَّةٌ قُبَيْلَ الْبَابِ
الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ) . ثَانِيًا - مَنْ يَسْتَأْجِرُ عَقَارًا لِمُدَّةٍ سَنَةٍ
لَيْسَ لَهُ إِجَارُهُ لِمُدَّةٍ سَنَتَيْنِ مِنْ آخِرِ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ
تَتَفَرَّعُ عَنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ أَيْضًا (انْظُرْ الْمَادَّةَ 587)
الْبَزْازِيَّةُ . ثَالِثًا - إِذَا كَانَ الْمَأْجُورُ دَارًا وَغَابَ
الْمُسْتَأْجِرُ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَتَرَكَ أَمْتِعَتَهُ فِيهَا
، وَلَمْ يُعْطَ